Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 144
Dec. 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al-Zarkroushi, Alyaa Hussein Khalaf, (2024). "Development policies from the perspective of economic equality (obstacles and starting points) An analytical study of Iraq for the period 2004-2020". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (144), 36 -56 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.185414

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

Research Paper

Development Policies From the Perspective of Economic Equality (Obstacles and Starting Points) an Analytical Study of Iraq For the Period 2004-2020

Alyaa H. K. Al-Zarkroushi.
College of Administration and Economics - University of Diyala - Iraq

Corresponding author: Alyaa H. Al-Zarkroushi,College of Administration and Economics - University of Diyala - Iraq
aliaeco@uodiyala.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.185414

Article History: *Received*: 20/4/2024; *Revised*:15/5/2024; *Accepted*:30/6/2024; *Published*: 1/12/2024.

Abstract

The research aims to clarify the link and analytical relationship between development policies and economic equality through various aspects related to economic development for GDP per capita, poverty rate index, unemployment rate, inflation, and the exchange rate, with mechanisms for redistributing income and achieving economic equality.

The research hypothesis is based on the existence of the link between development policies and economic equality, one of the most important conclusions is that Iraq faces obstacles and difficulties as a result of mismanagement of the economy and incorrect developmental economic policies that together worked to destroy infrastructure, deplete resources, and underdevelopment of various sectors of the economy.

The most important recommendations relate to the necessity of including development plans and policies on the goals and requirements of achieving growth and economic development by satisfying basic needs and working to address the causes of poverty through legislation and laws by institutions and ministries, in a way that maintains economic justice, equal opportunities, and balanced benefit and services.

Key words:
Development Policies, Economic Justice, Obstacles, and Starting Points.

ورقة بحثية

السياسات التنموية من منظور العدالة الاقتصادية (المعوقات والمنطلقات) دراسة تحليلية للعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

علياء حسين خلف الزركوشي

جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.

المؤلف المراسل: علياء حسين خلف الزركوشي ، جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق
aliaeco@uodiyala.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.185414

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢٤/٤/٢٠؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢٤/٥/١٥؛ *القبول:* ٢٠٢٤/٦/٣٠؛ *النشر:* ٢٠٢٤/١٢/١.

المستخلص

يهدف البحث إلى توضيح الصلة والعلاقة التحليلية بين السياسات التنموية والعدالة الاقتصادية من خلال جوانب مختلفة ترتبط بتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة الفقر ومعدل البطالة والتضخم وسعر الصرف بآليات إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاقتصادية .

وتنطلق فرضية البحث من خلال وجود الصلة بين السياسات التنموية والعدالة الاقتصادية، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث بأن العراق يواجه معوقات وصعوبات نتيجة لسوء إدارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية التنموية غير الصحيحة التي عملت مجتمعة على تدمير البنى التحتية واستنزاف الموارد وتخلف مختلف قطاعات الاقتصاد،أما أهم التوصيات فتتعلق بضرورة شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف ومتطلبات تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عبر اشباع الحاجات الأساسية، والعمل على معالجة أسباب الفقر من خلال التشريعات والقوانين من قبل المؤسسات والوزارات، بما يحافظ على العدالة الاقتصادية وتكافؤ الفرص، والاستفادة المتوازنة من المنافع والخدمات.

الكلمات الرئيسة

السياسات التنموية، العدالة الاقتصادية، المعوقات، والمنطلقات.

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٣)، العدد (١٤٤))،
كانون أول ٢٠٢٤

© جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الزركوشي، علياء حسين خلف (٢٠٢٤). "السياسات التنموية من منظور العدالة الاقتصادية (المعوقات والمنطلقات) دراسة تحليلية للعراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠" ***تنمية الرافدين***، ٤٣ (١٤٤)، ٣٦-٥٦،
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.185414

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

المقدمة

تُعد السياسات التنموية إحدى أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة لتحقيق تنمية مستدامة عبر إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد المحلي من خلال سياساتها المتعلقة بالحد من الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل بالمنظور الحديث للتنمية بغية تحقيق العدالة الاقتصـــادية من خلال تعبئة الموارد المحلية و تحقيق العدالة في توزيع الموارد والدخل وضمان مساهمة جميع الأفراد في الحياة الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة وبشكل يتناسب مع عملهم وإســـهامهم في الانتاج والاســـتغلال الأمثل للموارد بحيث يســـد احتياجات الجيل الحالي، ويؤمن احتياجات الاجيال اللاحقة، فضلاً عن تحقيق العدالة في الجوانب الصحية والتعليمية والقضاء على كل مظاهر التخلف وتحريك عجلة الاقتصـاد، ومن خلال ذلك يمكن تحقيق مسـتوى معاشـي لائق لأفراد المجتمع ، وهذا يتناسب مع متطلبات العدالة والتنمية الاقتصادية، كما تُعد السياسة التنموية إحدى أهم السياسات الاقتصادية المسـتخدمة لتحقيق تنمية مسـتدامة عبر إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصـاد المحلي من خلال سـياسـاتها المتمثلة بالاسـتثمار والتمويل وبرامج التعليم والصـحة وإعادة توزيع الدخل بغية تحقيق العدالة الاقتصـادية من خلال تعبئـة الموارد المحليـة وتحقيق العدالـة في توزيع الموارد والـدخل واشـــراك جميع الأفراد في الحيـاة الاقتصـادية والتوزيع العادل للثروة عليهم بشـكل يتناسـب مع عملهم وإسـهامهم في الانتاج والاسـتغلال الأمثل للموارد بحيث يسـد احتياجات الجيل الحالي، ويؤمن احتياجات الاجيال اللاحقة، فضـلاً عن تحقيق العدالة في الجوانب الصحية والتعليمية والقضاء على كل مظاهر التخلف وتحريك عجلة الاقتصاد.

مشكلة البحث:

تتضـح معالم الإشـكالية التي نريد معالجتها وهي :ما مدى تأثير السـياسـات التنموية في تعزيز العدالة الاقتصادية؟ لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية طرحنا الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: ما الأسس التحليلية للعلاقة بين السياسات التنموية والعدالة الاقتصادية؟

السؤال الثاني: ما الآثار التي يمكن أن تعكسها السياسات التنموية على تحقيق العدالة الاقتصادية؟

فرضية المشكلة:

يقوم البحث على فرضـية أن السـياسـات التنموية وعبر أداواتها لم تنجح في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاقتصادية وبالتالي الإخفاق في الحد من الفقر والبطالة والفساد.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في ما تمثله السـياسـات التنموية لذاتها من مكانة مهمة في البناء الاقتصـادي، لذا فمن الاهمية بيان حجم وقوة ونوع التأثير الذي تتركه هذه السـياسـات عبر الكثير من المؤشـرات منها ما يرتبط بنصـيب الفرد وأخرى بما يرتبط بالبطالة والتضـخم وسـعر الصـرف في الاتجاه التنموي للاقتصـاد بشـكل عام وخاصـــة في التنمية والعدالة الاقتصـــادية، ويتضـــح ذلك من خلال التعرف على النتائج المتحققة من تحليل العلاقة بين السياسات التنموية والعدالة الاقتصادية.

أهداف البحث:

تتمثل أهم الأهداف التي نصبُ إليها من خلال البحث والتي تتمثل بتطوير الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسات تنموية قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معاشي لائق، كما يهدف إلى تبني وسائل تنموية حديثة تعتمد على عمل الحكومة الالكترونية للتفاعل عبر قرارات اقتصادية فاعلة تخدم قضية العدالة الاقتصادية، ومن أهم الأهداف هي:

١- زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

٢- تحسين الظروف التعليمية والصحية ومستوى الدخل.

٣- يهدف البحث إلى توليد آليات زيادة مستوى الدخل واستدامتهِ.

٤- الارتقاء بمستوى العدالة الاقتصادية الداعمة للفئات الهشة.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدورات باللغة العربية والأجنبية السابقة وتصفح المواقع الالكترونية التي عالجت الموضوع أو جزءاً منه وتحليل البيانات التي تحتوي على المشكلة بالأسلوب التحليلي، وفي هذا الإطار سنعتمد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق.

هيكلية البحث:

يقسم البحث على خمسة محاور يتضمن المحور الأول التأصيل النظري للمفاهيم، وجاء المحور الثاني: مفهوم العدالة الاقتصادية ، والمحور الثالث المقاربة الأدبية بين السياسات التنموية والعدالة الاقتصادية. ، وتناول المحور الرابع: تحليل واقع التنمية والعدالة الاقتصادية في العراق، والمحور الخامس: رؤية للسياسات التنموية المستهدفة الداعمة للعدالة الاقتصادية في العراق.

عرض الأدبيات السابقة:

١- دراسة مها علاوي الزهيري بعنوان (سياسات مواجهة الفقر ودورها في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في العراق)، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،٢٠١٢ م وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تكمن مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد العراقي في الواقع مرَّ بظروف أستثنائية انعكست على مجريات الأمور فيه بطريقة ألقت بظلالها على المستوى المعاشي لغالبية أبناء المجتمع العراقي، الأمر الذي أسهم في تعميق جذور الفقر في هذا المجتمع التي هي أصلا موجودة فيه بفعل الظروف التي عاشها في مراحل سابقة والتي لم تكن مؤاتية وعلى جميع المستويات بالنسبة للإنسان العراقي، وتهدف الدراسة إلى دراسة واقع ومخاطر مشكلة الفقر في العراق اعتماداً على تحليل وتقييم سياسات خفض الفقر فيه، ومعرفة مدى فاعلية سياسات خفض الفقر في تحسين واقع التنمية المستدامة في العراق ، كما تُشير إلى تكوين رؤية مستقبلية لما يجب إتباعه من إجراءات تسهم في تفعيل سياسات مواجهة الفقر؛ لتصبح أكثر قدرة في تعزيز المتطلبات التمويلية والتحفيزية لعملية التنمية

المستدامة، ومن أهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة أن الدولة العراقية على الرغم من جدية مساعيها لكنها لم تؤدِ الدور الفاعل في معالجة جذرية وجادة لمشكلة الفقر خصوصاً تلك الشرائح التي تسلل العوز المادي والأمراض إليها، إذ إزداد معدل الفقر في العراق نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة من قبل الحكومة وعدم مراعاتها للفقراء، وجاءت التوصية بتفعيل السياسات التي تعمل على إستثمار الموارد الإقتصادية والنهوض بالقطاعات الإنتاجية وزيادة معدل النمو الإنتاجي وتحسين المستوى المعاشي وإستثمار العوائد النفطية للنهوض بالقطاعات الإقتصادية (زراعة – صناعة – تجارة)، وإستغلال هذه العوائد في نقل البلد من إقتصاد وحيد الجانب إلى إقتصاد متنوع .

٢- دراسة ابتسام بكوش، بعنوان (الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة)، رسالة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة ابي بكر بلقايد ٢٠١٥-٢٠١٦ م وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، وتكمن مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي: مامدى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر من خلال تبني نظام الحكم الراشد؟ وماهي التحديات والصعوبات التي واجهتها الجزائر؟ وتهدف الدراسة إلى محاولة دعم تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفاً رئيساً ضمن استراتيجية التنمية المستدامة ومايحققه من مكاسب للدولة والقضاء على الفساد ،وتستدعي التنمية المستدامة ضرورة البحث عن بدائل استراتيجية لتفعيل الحكم الراشد، ومن أهم الاستنتاجات أن التنمية لا يمكن تحريكها إلّا من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد الغائب في غالبية الدول نظراً لطبيعة الحكم وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة، فضلاً عن انعدام الإجراءات الكفيلة بضمان التداول السلمي للسلطة وتنمية الديمقراطية، وجاءت التوصية بأن تبني منهج الحكم الراشد وتمكينه ينطلق من محاربة الفساد، ثم ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة.

٣- نفين حسين محمد ،بحث بعنوان (أهم محددات الاقتصاد الكلي وآثارها على معدلات الفقر فى مصر (خلال المدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠) (باستخدام أنموذج الانحدار المتعدد)،وتهدف الدراسة إلى دراسة متغيرات الاقتصاد الكلي ذات المؤثرة على معدل الفقر في مصر، وتم الاعتماد على متغيرات معدل التضخم معدل النمو الاقتصاد، معدل البطالة، سعر الصرف ،وصافى تدفقات الاستثمار، وهذه المتغيرات هي عبارة سلسلة زمنية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠، لبناء أنموذج اقتصاد قياسي يفسر أثر هذه المتغيرات على معدل الفقر في مصر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد، وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي والحد من معدل الفقر، ضرورة التوسع في شبكات الضمان الاجتماعي للحد من الفقر، إن تحقيق مصر لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة كان له تأثير إيجابي على خفض معدلات الفقر، وكانت نتائج الأنموذج القياسي على إن صافي تدفقات الأستثمار الأجنبي هو الأكبر تأثيراً على معدل الفقر يتبعه معدل البطالة وسعر الصرف ، ومن أهم التوصيات أهمها أنه يتعين على واضعي السياسات صياغة سياسات للرعاية الاجتماعية لحماية الأسر الأشد فقراً من

تداعيات التضخم والبطالة، و ضرورة العمل على وضع سياسات للحد من معدل الفقر على المستوى القومي.

المحور الأول: أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسات التنموية

تُعد السياسات التنموية مساراً للحفاظ على استقرار المجتمعأ إذ تساعد الدول في الاستمرار مع الظروف والصدمات التي تمر به، وتتسم في الواقع العملي بتعقيد يُعد أكبر من التعقيد المرتبط بمساوات عدد الأهداف بالأدوات، كما تُمثل عملية الاعتماد على السياسات التنموية حول تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تعمل في اطار فروض معينة ترتبط بعوامل تتمثل بالاستقرار السياسي والمؤسساتي، لذا اكتسبت السياسات التنموية أهمية متنامية بفعل الاعتقاد المتزامن بدورها في عملية النمو والتنمية، كما أن قضية استخدام السياسات ضمن حزمة من الإصلاحات يتطلب متابعة لتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية.

أولاً: مفهوم السياسات التنموية

تتضمن السياسة التنميوية الأنشطة التي تشير إلى تطبيق الحقوق الأساسية من خلال تعزيز فرص التنمية المستدامة، كما تُسهم في توليد سياسات فاعلة في مساعدة ذو الدخل المحدود وتخفيض معدلات الفقر مع السعي إلى توافر الاحتياجات الصحية والمالية والتعليمية، وتؤدي الحكومة دور فاعل في تبني السياسات الداعمة للتنمية كالسياسات التجارية والزراعية والبيئية والأمنية وحفظ التماسك بين القطاعات المختلفة ويُشكل مبدأ رئيسي في تطبيق السياسات التنموية. (Ghobash, 2012, p. 88)

ثانياً: أهداف السياسات التنموي

تهدف السياسات التنموية إلى إيجاد الحلول والمعالجات القادرة على توافر الأمن والاستقرار في المجتمع كما تسعى إلى جعل النمو وثماره موزع بشكل عادل وأكثر شمولاً وتعمل باتجاه حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية بما يضمن المساواة والعدالة بين أبناء المجتمع، وتتبع لتحقيق ذلك سياسات لتوفير الموارد اللازمة لانجاح المشروعات الداعمة لبناء السلام وإصلاح القطاع الأمني وبرامج الحماية الاجتماعية وإدارة الخدمات العامة وتبني وسائل تعزيز حقوق الإنسان والحريات (Al-Awamleh, 2009, p. 37).

ثالثاً: أنواع الساسيات التنموية

هنالك سياسات تنموية مختلفة، ويعود هذا الاختلاف بفعل اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان، إذ إن استعمالها بكفاءة يتطلب تصميم وتنفيذ سياسات تتناسب مع تحدياتها وتوافر فرصها.

ومن أهم المجالات التي تعكس السياسات التنموية: سياسات التعليم ،سياسيات محاربة الفقر، كذلك سياسات صحية وأخرى رعاية اجتماعية، وكما يمكن أيضاً الإشارة إلى سياسات التصنيع والبنية التحتية (Muschet.nts, 2000, p. 447)

أما المقصود بالسياسات التنموية وكيفية عملها فيكمن عبر أدوات السياسة الاقتصادية العامة، كما أنها تُعد من سياسات الدولة لما لها صلة وثيقة بقضايا التنمية والسياسة التنموية هي عبارة عن فلسفة أو أسلوب تتم

بها عملية التنمية، ويتم من خلالها رسم خطوط التحرك الجوهرية التي تنقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التطور. (Amir, 1990, p. 44)

المحور الثاني: مفهوم العدالة الاقتصادية

تتضمن العدالة الاقتصادية إتاحة الفرص أمام أفراد المجتمع وبشكل عادل للمشاركة في النشاط الاقتصادي ورفع المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الفرص المتاح، وتُمثل العدالة الاقتصادية عملية توزيع الانفاق العام بين الاجيال المتعاقبة و بين أفراد الجيل الحالي. (Kazem, 2018, p. 25) ، ومن المبادئ الأخلاقية لبناء المؤسسات الاقتصادية والتي تهدف إلى خلق فرص عادلة للجميع من أَجِل حياة كريمة ومنتجة، ويُعد النظام الضربي التصاعدي من أمثلة العدالة الاقتصادية لحل مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل وتوفير الأموال للخدمات الاجتماعية والبنية التحتية العامة والتعليم والصحة والسكن، وتُعد العدالة عملية مركبة ومتعددة الجوانب والأبعاد، ويتضمن هذا المفهوم أبعاداً متعددة وواسعة يصعب الإحاطة بها جميعاً لكن سيتم التركيز على جانب العدالة الاقتصادية التي تهتم بتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع والسعي نحو إزالة الفروق الاقتصادية من أَجِل تحقيق التوازن والترابط بين أفراد المجتمع (Al-Qutait, 2020, p. 198).

أولاً: مبادئ العدالة الاقتصادية

وتتعلق العدالة الاقتصادية بالانتاج من حيث مدخلاته ومخرجاته ومن حيث مشاركة أفراد المجتمع في هذين الجانبين في العملية الإنتاجية، وتقوم العدالة الاقتصادية على ثلاثة مبادئ متمثلة بالمشاركة، وتشمل توفير الفرص للجميع، التوزيع المرافق للعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، التصحيح ويتضمن المشاركة والتوزيع وتوافر الاقتصاد المستقر العادل. (Al-Issawi, 2014, p. 111).

ثانياً: أهداف العدالة الاقتصادية

تسعى العدالة الاقتصادية إلى مجموعة من الأهداف وهي:

١- توليد الفرص المتكافئة: إذ تُشكل قضية العدالة وتكافؤ الفرص اهمية بالغة في تحسين المعيشة والوصول إلى مستويات من التنمية، ويتجسد اهتمام العدالة الاقتصادية في رعاية الأفراد وتمكينهم وإتاحة الفرصة أمام جميع أفراد المجتمع في الحصول على الوظائف وفرص العمل والالتحاق بتعليم جيد والحصول على خدمات صحية جيدة ومشاركتهم ديمقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبيئياً، كما أن ضمان تكافؤ الفرص تخفض معدلات الفقر والبطالة بسبب امتلاك كل شرائح المجتمع الأدوات التي تمكنهم من المشاركة في دفع عجلة الاقتصاد والاستفادة من عوائد النمو. (Al-Hussein, 2020, p. 1)

٢- تحقيق الاستدامة: تمثل العدالة عنصراً من العناصر المهمة في تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال، وتتضمن إنصاف الأجيال القادمة (العدالة بين الاجيال) ومن جانب آخر إنصاف الأجيال الحالية (العدالة بين أفراد الجيل الواحد) يتعلق بمن يعيشون اليوم ولا يجدون فرصاً متساوية

للحصول على الموارد الطبيعية والمنافع الاجتماعية والاقتصادية، كما يكرس هذا التفاوت داخل الدولة نفسه. (Al-Labadi, 2014, p. 115)

٣- تخفيف حدة الفقر: إن العدالة الاقتصادية تسعى إلى التخفيف من حدة الفقر عبر التوزيع العادل للثروات.

٤- اعفاء الفئات دون خط الفقر من الضرائب، وانصاف جميع أفراد المجتمع للمشاركة في اتخاذ القرارات وإتاحة الفرصة أمام الجميع للحصول على الوظائف والخدمات الصحية والتعليمية وتوافرها للجميع دون تمييز، إن التخفيف من الفقر يُعد من الأهداف الرئيسة للعدالة الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها عبر مجموعة من الحقوق التي تستند إليها كالحق في العمل اللائق والأجر المتساوي للعمل نفسه وكذلك الحق في تكوين النقابات والإنضمام إليها والحق في الحصول على الضمان الاجتماعي، وكذلك الحق في الحصول على مايكفي من الغذاء والمسكن، والحق في الحصول على مستوى جيد من التعليم والصحة، كل تلك الحقوق هي أُسس العدالة الاقتصادية التي تنظر إلى الفقر بأنه ظاهرة تؤثر على حياة أفراد المجتمع من نواح كثيرة أشهرها انخفاض الدخل والثروة لدى أغلب أفراد المجتمع وتركزها بأيادي قليلة من الأفراد. (Nations, 2001, p. 2)

٥- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية: تهدف العدالة الاقتصادية إلى استغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال ممكن وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين القطاعات الاقتصادية حسب الأولوية والعمل على تحقيق الأكتفاء الذاتي في السلع العامة الضرورية وتأمين متطلبات الحياة لمواجهة المخاطر التي تهدد أمن الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما أن الاستخدام الجائر للموارد بحجة تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي سيؤدي إلى استنزاف الموارد الاقتصادية وهدرها وانتهاك حقوق الأجيال القادمة، فضلاً عن تلوث البيئة وزيادة التكاليف الاجتماعية، لذلك أصبح التحدي الذي يواجه العالم على المستوى الوطني أو الأقليمي أو العالمي يتعلق بين النمو الاقتصادي المتسارع والنمو السكاني من جهة وبين الحفاظ على العناصر الأساس للحياة من خلال الحفاظ على البيئة من جهة أخرى (Programme, 2012, p. 6)

إن تحقيق العدالة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي يتطلب مجموعة من السياسات التدخلية لمعالجة مشكلة البطالة والفقر وتمكين أفراد المجتمع من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، والسعي إلى تحقيق أفضل استثمار ممكن للإمكانات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع وإشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات الأفراد. (Younis, 2010, p. 40)

المحور الثالث: المقاربة الأدبية بين السياسات التنموية والعدالة الاقتصادية.

تطورت النظرة إلى العلاقة بين التنمية والعدالة، إذ ركزت نظريات النمو والتنمية على عملية النمو كهدف أساسي، وأقرت بأن التباين في الدخول أمراً ثانوياً، وهو نتاج طبيعي لعملية النمو، وسميتْ هذه النظريات بتأثير التقارب الذي يمنح عملية غلق الفجوة بانسيابية أكبر ما بين البلدان النامية والمتقدمة، وأكدتْ الصياغة الكلاسيكية على حالة عدم المساواة، إذ إن الرفاهية التي تمثل الخدمات والمنافع مع افتراض تناقص المنفعة

الحدية للدخل بما يُشير إلى خسائر الرعاية الاجتماعية بسبب عدم المساواة لذلك بدأتْ مراجعات للنظريات الكلاسيكية بأتجاه نحو نظرة أعمق وأبعد مدى إلى ما يسمى بعدم المساواة المؤيد للفقر (Mamdouh, 2020, p. 482) كما نجد الترابط بين العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال الأهداف المشتركة منها كاستخدام الموارد المتاحة (وفقاً للمعادلة الاقتصادية) لدى الدولة من خلال أفضل استغلال ممكن لتحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الأجلين وتحقيق التوازن بين اقاليم الدولة وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة والمحافظة على مصالح الأجيال الحاضرة و القادمة، فيمكن القول إن الأهداف الانمائية للالفية هي بحد ذاتها أهداف العدالة الاقتصادية، فهي تمثل احتياجات الأفراد التي يجب أن يكون في مقدورهم التمتع بها لتحسين مستواهم المعاشي أو التعليمي أو الصحي.

المحور الرابع: تحليل واقع التنمية والعدالة الاقتصادية في العراق

في هذا المحور سيتم تحليل مؤشرات تُشير إلى مدى التوافق بين التنمية والعدالة الاقتصادية وهي على النحو الآتي:

أولاً: مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

يعبر تطور ونمو الناتج ونصيب الفرد منه بشكل عام عن الكفاءة الاقتصادية وتطور المستوى المعاشي، وبالتالي يعد مقياساً للعدالة، كما يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الأساسية التي تستخدم فضلاً عن مؤشرات أخرى لرسم السياسات الاقتصادية و إجراء المقارنات الدولية و المحلية. (Nidal Al-Hashemi, 2002, p. 123)

الجدول (١): يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (دينار عراقي)	السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من GDP
2004	53235358	27139	١.٩٦١٥٨١٤١
2005	73533598	27963	٢.٦٢٩٦٧٤٨٦
2006	95587954	28810	٣.٣١٧٨٧٤١٤
2007	111455813	29682	٣.٧٥٤٩٩٦٧٣
2008	157026061	30577	٥.٢٣٥٤٣٠٥٩
2009	130642187	31664	٤.١٢٥٨٩٠١٩
2010	162064566	32481	٤.٩٨٩٥١٨٩٨
2011	217327107	33330	٦.٥٢٠٤٦٥٢٦
2012	254225490	34208	٧.٤٣١٧٥٥٤٤
2013	273587529	35095	٧.٧٩٠٦٢٦٩٨

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (دينار عراقي)	السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من GDP
2014	266420384	36063	٧.٣٨٧٦٣٧٨٦
2015	207876191	36933	٥.٦٢٨٤٦٧٥٢
2016	196536350	36169	٥.٤٣٣٨٣٤٢٢
2017	225995179	37139	٦.٠٨٥١١٧٥٠
2018	251064480	٣٨١٢٤	٦.٥٨٥٤٧٠٥٧
2019	262917236	39127	٦.٧١٩٥٨٥٨٦
2020	١٩٨٧٧٤٣٢٥	40221	٤.٩٤٢٠٥٣٢٨

المصـدر :- من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي لإحصـاء، الحسـابات القومية للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

يلاحظ انخفاض نصـيب الفرد من الناتج عام ٢٠٠٩ إلى (٤,١) مليون دينار بعد أن كان (٥,٢) مليون دينار عام ٢٠٠٨، وهذا الانخفاض سببه الأزمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصـادي، وقد شـهد نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضـاً بلغ (7,3) مليون دينار عام ٢٠١٤ بعد أن كان (٧,٧) مليون دينار عام ٢٠١٣ واسـتمر بالانخفاض بمعدلات متفاوتة وصـولاً إلى (٤,٩) مليون دينار عام ٢٠٢٠ ، وتشـير نسـب نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (١) إلى الضـعف الحاد في معدلات التنمية الاقتصـادية المسـتدامة والرفاهية الاجتماعية للأفراد، إذ لم يتجاوز متوسـط المدة (٣٪) خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، أمّا المدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦ سـجلت تراجعاً في مسـتوى نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من (٣٪)، مما يعني انخفاض في معدلات النمو الاقتصـادي وانخفاض مسـتوى الرفاهية للأفراد، على الرغم من الإيرادات النفطية الكبيرة، واسـتمرت تلك النسـبة بالانخفاض حتى بلغت (٢,٤٪) عام ٢٠٢٠، إن نصـيب الفرد من GDP لم يتسـم بالعدالة في توزيع الدخل، ومن ثم فإن نصـيب الفرد وتطوره في العراق وعلى الرغم تذبذبه إلّا أنه لا يعكس واقع المستوى المعاشي لغالبية سكان العراق .

ثانياً: مؤشر نسبة الفقر ومعدل البطالة والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

تُـعد ظاهرتي البطالة والتضـخم من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بفعل تأثيرهما السـلبي في المجتمع، ومن إفرازات البطالة هو الانخراط باقتصـاد الظل وأعمال غير شـرعية مثلا الجريمة والاحتيال وانتشـار الفوضـى وعدم الاسـتقرار في المجتمع، كما أن التضـخم له انعكاس غير مرغوب من خلال أثره على القوة الشرائية للدخل وبالتالي على الاستهلاك، وبذلك يمثلان محددان مهمان للتنمية وتأثيرهما السلبي على الواقع الاقتصـادي والاجتماعي في العراق، (Nabil Al-Janabi, 2018, p. 131)، إن تزايد معدلات الفقر والبطالة أخذ يُشـكل خطورة على مسـتوى الاقتصـاد الوطني وهدراً للموارد الاقتصـادية، فالفقر يعني عدم توفر المسـتويات الأسـاسـية للعيش من تعليم وخدمات اجتماعية وعدالة في التوزيع، فالفقر والبطالة متلازمان

على المدى البعيد، و قضية البطالة والفقر لا تكمن في اتساع حجمها فقط بل يتعدى الأمر إلى هيكلها، وتشير أحدث الإحصاءات الرسمية المتوفرة إلى أن نسبة البطالة في العراق تشكل (١٤٪) من قوة العمل، وهي تزداد بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) لتصل إلى أكثر من (٣٤٪)، وإذا ما أضفنا إليها البطالة الناقصة (٧٪)،بالمقابل فإن نسبتها ترتفع إلى حوالي (١٨٪) ، أما الفقر فيُشكل بحدود(٢٠٪) من إجمالي السكان وهذه المؤشرات مع عدم عدالة توزيع الدخل من جهة وعدم عدالة توزيع فرص العمل في القطاع العام أدت إلى اختلال الوضع العام .(Al-Ibrahimi., 2020, p. 9)، ويعد انحراف المتغيرات الاقتصادية عن مستوياتها التوازنية من أهم القنوات التي تُسهم في عملية تمرير آثار التضخم غير المرغوب فيها عبر مسارها إلى مكونات المجتمع الاقتصادية وغيرها الذي تُـــعد ظاهرة الفقر من أبرزها، إذ إن التضخم من المتغيرات المفسرة للفقر في الاقتصادات العالمية ولا سيما تلك التي تسارعتْ معدلاته فيها، فهو يُعد عاملاً مهماً يدفع معدلات الفقر نحو الارتفاع، ويتم تفسير آليات التضخم والفقر في الأدبيات الاقتصادية عبر قناتين هما: (Ahmed Fathi Abdel Majeed, 2008, p. 75)

١- قناة النمو الاقتصادي في احتواء معدل الفقر:

تُشير الكثير من التجارب الدولية إلى أهمية النمو الاقتصادي المستدام في احتواء الفقر، إذ إن الحد من الفقر يتطلب موارد اقتصادية قادرة على تحقيق معدلات نمو مستمرة، أما عملية الربط بين مدى أهمية التضخم في التأثير في معدلات الفقر فتظهر من خلال ما يحدثهُ من تأثيرات في معدلات النمو الاقتصـــادي ، فعلى الرغم من جدلية العلاقة بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي إذ يُشير إلى العلاقة ذات التأثير السلبي بين ارتفاع معدلات التضخم والنمو الاقتصادي نجد ثمة رأي آخر يُشير إلى طبيعة العلاقة الإيجابية الكامنة بين التضخم المنخفض ومعدل النمو الاقتصادي، وفي البلدان النامية ومنها العراق نرى تباين الآليات الكامنة وراء توليد المعدلات المنخفضة للتضخم، وبفعل هذه الاختلالات المتأصلة في البنية الاقتصادية تصبح قضية السيطرة على المعدلات المنخفضة للتضخم واستثمارها لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي مسألة مقلقة، فالفقراء هم أكثر حساسية للتضخم، كما أن له انعكاسات وتأثير في تقييد الاستثمار ويؤثر على التنمية الاقتصادية ومضاعفة تكلفتها من خلال فقدان الثقة بالعملة المحلية وارتفاع الميل الحدي إلى الاستهلاك كما ينعكس هذا التأثير على الكفاءة الاقتصادية، إذ أن ارتفاع التضخم سيؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال وبالتالي انخفاض الإنتاج.

٢- قناة توزيع الدخل وعلاقته بمعدل الفقر

يمارس التفاوت في توزيع الدخل دوراً في توسيع دائرة الفقر، إذ تُشير الدراسات الاقتصادية إلى أن سوء توزيع الدخل يُشـــكل أحد العوامل الدافعة في ظهور الفقر وتعميقهُ، وأن الســـعي لتقليص التفاوت قد يقود إلى تقليص معدلات الفقر وهكذا تظهر أهمية التضـــخم في التأثير غير المرغوب فيه في معدلات الفقر لما يســـببهُ من اختلال في الأوضـــاع الداخلية بين الفئات المختلفة، ومن هنا يمكن القول بأن للتضـــخم دوراً في معدلات الفقر عبر مســـارات تنعكس على معدلات النمو الاقتصـــادي فتدفعها إلى الانخفاض وعلى طبيعة توزيع الدخل في غير صالح الفئات ذات الدخول المنخفضة.

ثالثاً: الفقر وسعر الصرف

تُـــعد تقلبات أسعار صرف العملة المحلية إزاء الدولار واحدة من التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصـاد العراقي نتيجة اعتماده على قطاع النفط بنسبة كبيرة في تحصيل ايراداته مما له انعكاسات قد تكون سلبية من جهة وإيجابية من جهة أخرى، وتظهر آثار هذه الانعكاسات في أغلب القرارات المالية وخصوصاً قرارات الإنفاق على القطاعات الاقتصادية المهمة (الصناعة، الزراعة) ، فضلاً عن الآثار التي قد تظهر في ميزان المدفوعات ليمتد مسار هذه التأثيرات إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم التأثير في الإنفاق على قطاعات خدمية مهمة منها الصحة والتعليم.

وتُـــعد عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار دون خضوعه لقواعد العرض والطلب قضية لها تداعيات في الأوضـــاع الاجتماعية والمعيشـــية، وتقدّم هذه الســـياســـات أحياناً على أنها عملية إعادة هيكلة الاقتصـــاد برمته بهدف تعزيز قدراته التنافســـية من أجل تخفيض الاســـتيراد وزيادة التصـــدير، إلا أن التجارب التاريخية أثبتت أن سياسات التصحيح الهيكلي وخاصة عند تحرير سعر الصرف سببت انكماشاً اقتصادياً في أغلب البلدان التي طبّقتها، إن تخفيض سعر الصرف دون بناء قاعدة إنتاجية تحمي العملة الوطنية له تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة على كافة المستويات. (Omar, 2003, p. 17)

الجدول (٢): تطور معدلات البطالة والتضخم وسعر الصرف ومعدلات الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

السنوات	معدل البطالة %	معدل التضخم السنوي للمستوى العام للاسعار %	سعر الصرف السوق الحقيقي	معدل الفقر عدد الفقراء
2004	26.8	26.8	1462	22.4
2005	17.9	37.1	1478	22.9
2006	17.5	53.1	1463	22.3
2007	11.7	30.9	1214	22.5
2008	15.3	12.7	1180	21.2
2009	14	8.3	1185	20.7
2010	12	2.5	1185	22
2011	11	5.6	1217	19.6
2012	11.9	6.1	1207	18.9
2013	12.1	1.9	1222	15
2014	10.6	2.2	1206	22.5
2015	13.18	1.4	1247	23.4
2016	10.8	0.5	1275	23.2
2017	10.9	0.2	1251	21.9
2018	13.8	0.4	1208	20.5
2019	13.65	2.4	1201.7	21.4
2020	13.88	2.3	1460	22.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :- احصـائيات البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للاحصـاء والابحاث، و وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء والأبحاث.

رابعاً: مؤشر معامل جيني في الاقتصاد العراقي ٢٠٠٤-٢٠٢٠

يستعمل معامل جيني لقياس فجوة توزيع الدخل، إذ كلما ارتفع معامل جيني ارتفع مستوى التفاوت في توزيع الدخل، وأسهمت التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت الوضع العراقي في تعميق مشكلة التفاوت في توزيع الدخل والثروة ومع ضعف كفاءة الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ لم نشهد إعادة توزيع حقيقية للدخل، ولم توضع حلول ومعالجات فعلية مما فاقم في توليد مشاكل متعددة أضرت بالعدالة الاقتصادية.

فالبلد الذي يحتل مراتب متأخرة في سلم ترتيب مؤشر مدركات الفساد من المؤكد أنه لا يحقق العدالة التوزيعية، وبالتالي فإن ذلك سينعكس على عدالة توزيع الدخل والثروات، إذ نشأت طبقة قليلة مترفة جداً ذات نفوذ سياسي، وطبقة واسعة فقيرة نسبياً، مع انعدام شبه تام للطبقة الوسطى التي تعتبر الأساس في تحريك النشاط الاقتصادي.

ونلاحظ من الجدول أن مستوى التفاوت بعد أحداث ٢٠٠٣ كان مرتفعاً، إذ بلغ (٤٢٪) عام ٢٠٠٥ , ومن أسباب زيادة التفاوت في هذه السنوات هو حل الأجهزة الأمنية وتسريح الجيش العراقي فضلاً، عن أعمال العنف والتهجير التي أدت إلى زيادة عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، مما انعكس على ضعف أو انعدام العدالة في التوزيع .

ثم بدأت نسبة التفاوت في توزيع الدخل والثروة تنخفض في عام ٢٠٠٦ إذ بلغت (٣٨٪) واستمرت بالانخفاض حتى عام ٢٠١٣ إذ بلغت (٢٧٪) وهو أفضل مستوى وصل إليه معامل جيني خلال مدة الدراسة الذي يعكس تحسن توزيع الدخل والثروة نتيجة لتحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة من خلال الزيادات الحاصلة في الإيرادات النفطية الناجمة من ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة.

الجدول (٣): يوضح تطور معامل جيني في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٨	٢٠٢٠	متوسط المدة
مؤشر معامل جيني	0.38	٠.٤٢	٠.٣٨	٠.٣٢	٠.٢٧	٠.٤٠	٠.٣٩	٠.٣٤	٠.٣١

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط.

كما أن وجود الأزمات الاقتصادية واستشراء الفساد وهدر المال العام والارتكاز على القطاع النفطي وأهمال بقية القطاعات كلها عوامل ترتب عليها زيادة التفاوت في توزيع الدخول والثروة متمثلة في ارتفاع معامل جيني في العراق من (٣٢٪) عام ٢٠١٠ إلى (٤٠٪) عام ٢٠١٥ ثم انخفض إلى (٣٤٪) عام ٢٠٢٠.

المحور الخامس: رؤية للسياسات التنموية المستهدفة الداعمة للعدالة الاقتصادية في العراق

أولاً: المعوقات

هنالك مجموعة من المعوقات التي ترافق تطبيق الرؤى والسياسات المستقبلية ومنها:

١- إن الانتشـــار الســـريع للتكنولوجيا الحديثة وكفاءة الإنتاج، وعدم مواكبة العراق لهذه التغيرات التكنولوجية، أدى إلى ازدياد حدة الفجوة الرقمية التي ترادف الفقر والضـــعف والتهميش للدول التي لم تســـتند إليها، إن ارتفاع معدلات البطالة يدفع باتجاه طردي إلى ازدياد معدلات الفقر، وبما أن العمل هو عنصـــر رئيس لدخل الأشخاص، لذا سيزداد الفقر مع البطالة بشكل تلقائي، ويعد الفقر في العراق مشكلة تمتد لسنوات ليست بالقصيرة منذ عام ٢٠٠٣، نتيجة تردي الأوضاع في العراق وانتشار الفساد الممنهج لمعالجة الفقر في العراق لابد أن ترتكز إلى عدة محاور من هي: (UNCTAD, 2017, p. 7)، وفي ظل الأوضـــاع غير الطبيعية نلحظ تذبذب نسبة الفقر في العراق وبشكل غير مسبوق، إذ انخفضت نسبة الفقر بحسب خط الفقر الوطني من ٢٢.٤٪ في ســـنة ٢٠٠٧ إلى ١٨.٩٪ في ٢٠١٢ (انخفاض بنســـبة ١٦٪)، وفي ســـنة ٢٠١٤ ارتفعت نسـبة الفقر حتى بلغت ٢٢.٥٪، ثم عادت وانخفضـت في سـنة ٢٠١٨ حتى بلغت ٢٠.٥٪ ويعتبر انخفاضـاً طفيفاً، ومع انخفاض نسـبة الفقر في عام ٢٠١٨ مقارنة بسـنة ٢٠٠٧، إلا أن عدد الفقراء لم ينخفض، بل ارتفع من ٦.٦ مليون فقير ســـنة ٢٠٠٧ إلى ٧.٤ مليون فقير ســـنة ٢٠١٨، وذلك لارتفاع معدل النمو الســـكاني بين الناس عامة والفقراء خاصـــة، وبحســـب التقديرات الرســـمية التي صدرت عن وزارة التخطيط منذ سنة ٢٠٠٨، كانت المحافظات الأكثر فقراً وبطالة وحرماناً هي المحافظات الجنوبية، وقد عرفت معدلات البطالة الأعلى، ففي محافظات الجنوب ميسـان، المثنى، القادسـية، البصـرة، وذي قار، توجد أعلى معدلات الفقر، إذ وصـــل الفقر فيها إلى ٣٤.٦٪ ســـنة ٢٠٠٧، وانخفض على نحو طفيف إلى٣١.٦٪ ســـنة ٢٠١٨ وهنا نســـتحضـــر أســـباب حدوث الفقر في العراق، إذ أشـــارت تحليلات الفقر، من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٨ إلى (Programme., 2012, p. 45) ،أن ما يميز الفقر في العراق هو الفقر المتعدد الأبعاد فبالإضـــافة إلى تدني مســـتوى الدخل واقتراب نســـبة كبيرة من الســـكان من خط الفقر توجد عوامل شـــتى تســـهم في الحرمان الذي يعانيه الفقراء، منها الافتقار إلى كل من التعليم، والصـــحة، والسكن، والتمكين، والعمل، والأمان الشخصي، وعوامل أخرى. (Al-Obaidi, 2012, p. 101) ، كذلك إن غياب التقنيات الرقمية والابتكار له قدرة هائلة على الإســـهام في نشـــر هذه الأبعاد المتعددة للفقر من خلال تدني المؤشرات الرئيسـة والفرعية للتكنولوجيا في العراق، وذلك لأن العلم والتكنولوجيا والإبتكار يوفر فرص العمل، ويعزز تقديم الخدمات العامة الأساسية في أسواق العمل، ويمكن قطاعات المجتمع المهمشة نتيجة قصـــور البنى التحتية كالطرق والكهرباء وارتفاع كلف التقنيات التكنولوجية, والتي تمثل الوســـائل الرئيسـة للاتصـال بالمناطق الحضـرية وما تولده من إمكانية توفير العناية الصـحية و التعليم، فضـلاً عن قدرتهم على الوصـول إلى الأسـواق، تدني مسـتويات التعليم والتدريب وهناك تباين بين الريف والحضـر في مجال التعليم حيث نسبة الملتحقين بالتعليم في الحضر تفوق نسبة المتعلمين في الريف، وهذا يبين ضعف التطورات في مجال التعليم في العراق وهو مؤشر ضـعيف لتوجه البلد صـوب الاقتصـاد الرقمي، مما يعيق الأفراد للدخول للسوق الرقمية وزيادة نسبة الفقر متعدد الأبعاد. (Al-Humairi, 2015, p. 99).

٢- الفساد المالي والإداري و تمثل هذه الظاهرة استنزاف للموارد المالية وتهئية حاضنة إلى أخلاقيات غير مرغوبة داخل المجتمع وتولد صراعات تهدد الكيان الاجتماعي وعدم المساواة وعدم الاستقرار وتفشي ظاهرة التزوير، وعلى الرغم من زيادة عدد المؤسسات الرقابية المالية المعنية لمكافحة الفساد المالي والإداري والمتمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودائرة المفتش العام في الوزارات، ولكن هذه الظاهرة استشرت وأثرت بشكل سلبي على فرص التنمية وبالتالي على تحقيق العدالة الاقتصادية. (Nabil Al-Janabi, 2018, p. 133)، كما أن تجذر ظاهرة الفساد السياسي كان بفعل عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تجعل عملية المراقبة واضحة ومنفذة أو بسبب الجهل أو بفعل ضغوط معينة أو لقضاء أغراض مادية خاصة بأساليب ملتوية، وعدم تطبيق المعايير العلمية في اختيار الموظفين ولا سيّما القياديين منهم، بفعل أسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية، وعدم تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتنازع السلطات، وضعف العمل الجماعي، وتفشي النزعة الفردية في إدارة المؤسسات، وعدم وضوح الرؤية حول إجراءات التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية بشأن تقويض ظواهر الفساد، والتغاضي عن معاقبة كبار المسؤولين المتهمين بالفساد أو سوء الإدارة واستغلال المنصب الذي أدى إلى انهيار منظومة القيم الأخلاقية، واستخفاف أفراد المجتمع بالقوانين النافذة في مختلف المجالات الحياتية والتنظيمية .(Ahmed, 2013, p. 4)، وهنالك أسباب لتفشي هذه الظاهرة منها ما يرتبط بأسباب تربوية وسلوكية عدم غرس القيم الأخلاقية الإسلامية في الفرد نفسه منذ الصغر، وأخرى ترتبط بأسباب اقتصادية عدم اكتفاء الموظف من موارده المالية لإشباع احتياجاته، كما أن هنالك أسباباً سياسية تتمثل بعدم الاستقرار السياسي في الدولة، مما يهيئ ظروف تواجد الفساد وبالتالي غياب المحاسبة، وأسباب قانونية سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل أو قصورها وغموضها، الأمر الذي يؤدي بالموظف إلى تفسيرها بصورة تتعارض مع المصلحة التي وضعت من أجلها.

٣- مشكلة المديونية وضعف الاحتياطيات الدولية إذ يواجه العراق معوقات تنموية تتمثل بالمديونية الخارجية، إذ فرضت عليه تعويضات جراء الحروب مع دول الجوار، وشكلت هذه التعويضات استقطاعات بلغتْ نسبتها (٥٪) سنوياً مَن إجمالي الإيرادات النفطية، والأمر الذي ضاعف مَن أعباء المديونية هو استخدام الأموال المقترضة لتمويل العمليات العسكرية وسد فجوة الطلب من السلع الاستهلاكية، لذلك لم تسهم في بناء قاعدة الدفع التنموي، أن مشكلة الديون الخارجية قد تضاعفت بنسبة (٢.٧) مرة بفعل الفوائد ولا سيما الفوائد التأخيرية التي فرضتْ بموجب قرار مجلس الأمن نتيجة رفض العراق استخدام أرصدته النقدية المجمدة للسداد المستحق، (Ali Abdel Hadi Salem, 2015, p. 61) ، مما ولدّ الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين: إذ يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر، وإذا كان الجيل الذى حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول إن الجيل التالي

قد انتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الأستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض، ولكن الحالة تختلف، إذ إن الحكومة تستدين لتمويل العجز الجاري، أي للإنفاق على خدمات يستفيد بها الجيل الحالي فقط، هذا فضلاً عن أن الحكومة تقترض ولا تستخدم ما تقترضه في تمويل استثماراتها، وهذا يؤدي إلى عدم العدالة بين الأجيال من المواطنين بما يظلم الأجيال اللاحقة مما له تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة على كافة المستويات (Omar, 2003, p. 17)، **والجدول أدناه يبين تطور نسب الدين العام**

الجدول (٤): يوضح تطور الدين العام في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠

السنة	الدين العام	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي %
2004	222219200	751
2005	154351578	210
2010	76813642	47
2015	103221805	53
2020	157693900	79

المصدر: البنك المركزي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / نشرات مختلفة ,

ومن خلال مؤشر نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي باعتباره مؤشراً للأبعاد الاقتصادية والمالية للعدالة بين الأجيال، وهي جزء من العدالة الاقتصادية ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الدين العام من الناتج بلغت (٧٥١٪) عام ٢٠٠٣ وهي نسبة مرتفعة جداً وخارج الحدود الأمنة (٤٠٪) , وارتفاع هذه النسبة يعود إلى ارتفاع قيمة الدين الخارجي بسبب تراكم أعباء الدين العام في فترة الحصار الاقتصادي، فضلاً عن إعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي، واستمرت نسبة الدين العام بنسبة تتجاوز الحدود الأمنة حتى عام ٢٠٢٠ لكن بنسب أقل مما حصل في عام ٢٠٠٣. وهذا يعود إلى انخفاض الدين الخارجي بعد الاتفاق مع دول نادي باريس وخارج نادي باريس على إطفاء (٨٠٪) من الدين الخارجي على مراحل (Khudair Abbas Al-Waeli, 2018, p. 59).

ثانياً: الوضع التنموي المستهدف (المنطلقات)

إن الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة وبشكل خاص ما يعانيه الواقع الاقتصادي المضطرب الذي يؤثر تأثيراً واضحاً للوصول إلى الوضع التنموي المستهدف مما يتطلب الركون إلى وضع الأسس والسياقات التي تخدم بناء الاقتصاد وفق نظرة جديدة تعتمد على مجموعة عناصر ومحاور (Al-Nusairi, 2023, p. 44)، مولدة للفرص في معالجة الفقر ومنها : محور التعليم والسكن والصحة ، وشبكات الأمان الاجتماعي، وتوفير المواد الغذائية من السلع الضرورية للفقراء والعمل على ورفع سقف الإعانات الاجتماعية وينجز ذلك وفق الخطط والبرامج مع التنسيق ضمن إطار أهداف وسياسات التنمية والنمو الاقتصادي لتضمن جانب النمو الاقتصادي وتشبع حاجات المواطن المعيشية بشكل متناسق، فتعد قضية انجاز أهداف الاستراتيجية من خلال الوزارات المعنية على أن يتم انشاء مؤسسة أو هيئة رسمية تعنى بشؤون الفقر والفقراء، وأن تنفذ تلك الأهداف تحت إشراف وإدارة مباشرة من قبل تلك المؤسسة، من أجِل ضمان تجاوز الأخطاء التي تحدث أثناء عملية

تنفيذ تلك الأهداف من قبل تلك المؤسسات، كما يتم التركيز على أمور عديدة وأخذها بنظر الاعتبار من أجِل إنجاح استراتيجية وطنية متكاملة تعمل على معالجة الفقر والبطالة، والأمية وتحسين المستوى الصحي (Ali Abdel Hadi Salem, 2015, p. 172) .

١- البنية التنموية المستهدفة

تُعد عملية تهيئة البنية التنموية للتنمية والعدالة الاقتصادية ضرورية، ولا تقتصر على الدور الحكومي فحسب، وأنما تتطلب مشاركة جهات وقطاعات متعددة تُسهم في تكوين البنية التحتية التنموية، وتعد عملية تطوير عمل الحكومة الإلكترونية في العراق من خلال التفاعل والتواصل مع قطاع الأعمال بما يضمن مشاركة القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية ودعماً للاستثمار المحلي بما يتناسب مع متطلبات السوق والتعاون مع أصحاب الأعمال في الغرف التجارية والصناعية جميعها عوامل تسهم في تهيئة البنية التنموية على مستوى الاقتصاد. (Khudair Abbas Al-Waeli, 2018, p. 256).

٢- تشجيع التحول إلى القطاع الخاص الذي يقود التنمية العادلة

تتضمن منطلقات الوضع التنموي المستهدف أن يكون هنالك دور واضح وبرنامج مرسوم لغرض إشراك القطاع الخاص وريادتهُ للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو الاقتصادي، كما يُعبر عن السعي المخطط إلى تهيئة الظروف والبيئة المناسبة والآليات المحفزة من أجِل إعطاءه الدور المرتقب، وهذا يستلزم تنويع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بوضع آليات لاشراك القطاع الخاص قي صناعة القرارات الاقتصادية وفق نظرة شاملة لتحفيز القطاعات الإنتاجية المصرفية والصناعية والزراعية والخدمية في تطبيق استراتيجية التطوير من خلال الآتي: (Al-Nusairi, 2023, p. 114).

أ- تحسين بيئة الأعمال وتوفير المناخ الاستثماري وتشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص.

ب- تهيئة البيئة التشريعية الداعمة للقوانين الخاصة بالإصلاح الاقتصادي.

ج- ضمان تنفيذ الخطط المركزية الموفرة للبنية التحتية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة .

٣- بناء التنمية البشرية الضامنة للعدالة الاقتصادية

تُمثل التنمية البشرية الضامنة للعدالة الاقتصادية من خلال مقومات أساسية تتضمن في مقدمتها المساواة، وتعني المشاركة وضمان وصول جميع الناس إلى الفرص الملائمة بكل حرية وتحقيق التوزيع العادل لهذه الفرص من خلال اتاحتها لجميع أفراد المجتمع عبر الانصاف المجتمعي، سواء كانت الفرص سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أوثقافية، أو كل مايعزز القدرات الأساسية للناس، وهذا الأمر يتطلب أن يكون الهيكل المؤسسي المجتمعي أكثر ملاءمة أو تقدماً وانصافاً، وكما تمثل الإنتاجية مقوما آخر من خلال زيادة الانتاجية في التنمية البشرية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، فضلاً عن رأس المال المادي، أي الاستثمار في الموارد ذات الجودة، (mahendra, 2022, p. 1)، والتمكين الذي يعد أهم عنصر من عناصر التنمية

البشرية لحاجتها إلى عملية التمكين في جميع نواحي الحياة، ويعرف التمكين بالحرية السياسية التي يعتمد فيها كل شخص اتخاذ قرارته الخاصة التي تتعلق بشؤون حياته، فعملية التمكين تجعل الناس قادرين من ممارسة خياراتهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إن تحديث الإنسان عامل لايمكن الاستغناء عنه لتحديث الدولة. (Al-Tabei, 2006, p. 155)، ولكي تقوم التنمية البشرية بدورها للوصول بالإنسان إلى حالة الارتقاء في المستقبل، لابد من توفر عناصر أساسية، تكون مقومات لها **فالعناصر الأساسية للتنمية البشرية وفق ضمانات العدالة الاقتصادية:** التعليم والتدريب والثقافة وتوافر وسائل الدفاع.

إن التعليم ومخرجاته شرط ضروري لكل تنمية تريد أن تكون شاملة وانسانية ومستدامة، لهذا يجب الاعتناء بواقع الخريجين ولاسيما أصحاب الشهادات العليا لاغراض التنمية (المعتصم بالله الجورانة ، ديمة محمد وصوص، ٢٠١٧، صفحة ١١) ،أما بالنسبة للتدريب فيعد ضرورة من ضرورات العمل، يمكن من خلاله المساهمة في نقل الأفكار الفنية والمهارات، والخبرات، والممارسات التقنية، من المستوى النظري إلى المستوى العملي أو التطبيقي، كما أن عملية رعاية الأحداث اجتماعياً وصحياً ونفسياً وارشادهم بالشكل الصحيح، والاستفادة منهم من خلال شمولهم ببرامج تسهل عودتهم إلى المجتمع كمواطنين منتجين وفاعلين حقيقيين، والعنصر الأخير هو الثقافة التي تُعد شيئا أساسياً ومعادلة مكمّلة للتعليم، (Sobhi، ٢٠٢٠، صفحة ١)ويساعد المخزون الثقافي المجتمعي في دراسة سلوك الأفراد بناءً على نوع الثقافة السائدة في المجتمع، والذي يساعد على تطويره بالعمل الدؤوب لبناء قواعد عقلية مجتمعية جديدة من شأنها أن ترتقي بالمجتمع كلّه.

الاستنتاجات

١- إن خطورة تفاقم الدين العام تمتد للبُعدين السياسي والاجتماعي تبدو مخاطر البُعد السياسي من خلال فرض الدول الخارجية الدائنة مواقف سياسية بحيث تُصبح دولة منزوعة الإرادة السياسية، مع التأكيد على أن تضخم الدين العام الخارجي يؤدي إلى المزيد من التبعية ونزع السيادة، أمّا مخاطر البعد الاجتماعي فتنعكس بتراجع مستويات المعيشة بسبب عدم قدرة الموازنة العامة المثقلة بأعباء خدمة الديون على الإنفاق صوب الخدمات العامة، وعادة ما يؤدي تضخم الدين العام إلى اللجوء إلى الإجراءات الاقتصادية التقشفية، مما يؤدي إلى تراجع مستوى كل من الاستثمار والإنفاق العام والخاص، مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم معاً، وهو ما يفرز توترات اجتماعية تؤدي إلى تعقد الوضع الاقتصادي.

٢- يعاني العراق من ارتفاع الأبعاد المتعددة للفقر نتيجة قصور البنى التحتية كالطرق والكهرباء وارتفاع كلف التقنيات التكنولوجية، والتي تمثل الوسائل الرئيسية للاتصال بالمناطق الحضرية وما تولده من إمكانية توفير العناية الصحية و التعليم، فضلاً عن قدرتهم على الوصول إلى الأسواق.

٣- يواجه الاقتصاد العراقي معوقات وصعوبات نتيجة لسوء إدارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية غير الصحيحة التي عملت مجتمعة على تدمير البنى التحتية واستنزاف الموارد وتخلف مختلف قطاعات الاقتصاد.

٤- إن نجاح أو اخفاق الإصلاح الاقتصادي يعتمد على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها، فضلاً عن مدى تعاون وتجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح.

٥- اعتماد الناتج المحلي على إيرادات النفط وبالتالي تذبذب في الناتج ينعكس على مستوى معيشة المواطن.

٦- ضعف نشاط القطاع الخاص ومحدودية ريادتهِ للتنمية وتحفيز سياساتها.

٧- تعد السياسة التنموية من السياسات المؤثرة في معدلات الفقر والبطالة والمستوى المعيشي عبر أدواتها، لكن عدم فاعلية هذه السياسة من خلال اعتمادها على مورد واحد، وهو القطاع النفطي جعلها متذبذبة بتذبذب أسعار النفط وبالتالي قدرتها على إيجاد الحلول والمعالجات ضعيفة.

التوصيات:

١- الإفصاح عن المعلومات وتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة وعن الاجراءات وآليات تقديم الخدمة إلى المواطن، حتى لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين.

٢- التأكيد على تهيئة الظروف للتحول إلى سعر صرف أكثر مرونة، خاصة بعد تحسن الظروف الأمنية والسياسية في البلاد، إذ تصبح حركة رأس المال أمراً واقعاً لتحفيز الأستثمار الأجنبي، وبذلك يكون الاختيار أمام السلطة النقدية بين استقلالية السياسة النقدية وثبات سعر الصرف.

٣- شمول الخطط والسياسات التنموية على أهداف ومتطلبات تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عبر اشباع الحاجات الأساسية، والعمل على معالجة أسباب الفقر من خلال التشريعات والقوانين من قبل المؤسسات والوزارات، بما يحافظ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، والاستفادة المتوازنة من المنافع والخدمات ومحاربة الفساد ومصادر الدخل غير المشروع .

٤- تعزيز آليات الإدارة الفعالة للتنمية من خلال تنمية مفاهيم الشفافية والمساءلة والنزاهة.

٥- إحداث نقلة نوعية لتطوير قوة العمل الوطنية وتدريبها وتأهيلها لدعم التنمية والعدالة التنموية.

٦- توفير شبكات أمان اجتماعي فعالة تعمل على تقديم القروض والمنح للمشاريع الفردية الصغيرة والمتوسطة، لاسيما الإنتاجية منها، والعمل على تنفيذ برنامج لمنح الإعانات الطارئة للأسر الفقيرة في حالات المرض والوفاة والكوارث وكذلك برنامج لمساعدة الطلبة الفقراء للاستمرار في مرحلة الدراسة، شمول المعاقين والارامل والأيتام وذوي الشهداء، العمل على رفع سقف الإعانة الاجتماعية للأفراد إلى ما فوق خط الفقر من أجِل تخفيض معدلات الفقر .

٧- التركيزعلى الرقابة من قبل المؤسسات الرسمية في العراق من أجِل السيطرة على الفساد المالي والإداري، ولاسيما في الخطط والبرامج الموجهة للحد من الفقر.

References

Ahmed Fathi Abdel Majeed, B. A.-I. (2008). *(Issue 42, 2008). Inflation and the mechanisms of its impact on poverty rates.* Arab Economic Research, pages 70-84.

Ahmed, A. M. (2013). *Corruption and the issue in Iraq. Baghdad, Iraq: Friedrich-Ebert-Stiftung, Jordan and Iraq Office.*

Al-Awamleh, N. A. (2009). *Development management: foundations, theories, practical applications. Amman, .* Zahran Publishing and Distribution House, first edition.

Al-Humairi, W. H. (2015). *The role of sustainable development in facing economic challenges in Iraq. Tikrit: Unpublished master's thesis, Tikrit University, College of Administration and Economics.*

Al-Hussein, M. b. (2020). *The concept of economic security: Bahrain is a model. An article published on the Internet .* http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1215328, 2020.

Ali Abdel Hadi Salem, A. H. (2015). Analysis of policies to address poverty in Iraq (and the proposed national strategy). Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, pages 128-177.

Ali Abdel Hadi Salem, A. H. (2015). *Analysis of policies to address poverty in Iraq (and the proposed national strategy).* Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, pages 128-177.

Al-Ibrahimi., B. A. (2020). *Economic policies in Iraq: challenges and opportunities.* Amman - Jordan: Friedrich-Ebert-Stiftung.

Al-Issawi, I. (2014). *Social justice and development models with special interest in the case of Egypt and its revolution. Arab Center for Research and Policy Studies.* Qatar, 2014.

Al-Labadi, N. A. (2014). *Sustainable development, exploitation of natural resources and renewable energy. . .* Dar Degla for Publishing and Distribution.

Al-Nusairi, S. (2023). *Economic and banking reform writings on challenges and opportunities 2015-2023. Iraq, House of Books and Documents.*

Al-Obaidi, S. A. (2012). *. (Issue 25, Volume 8, 2012). The role of rural development programs in improving the conditions of the poor in the countryside, with reference to Iraq. .* Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, page 100.

Al-Qutait, J. S. (2020). *The role of justice in promoting national belonging. Journal of North African Economic. ,* Volume 16, Issue 23,.

Al-Tabei, M. K. (2006). Human development (Egypt case studies). Arabic books. .

Amir, Y. G. (1990). *Economic development (theories - problems - principles - policies). Publishing House for Printing and Publishing, University of Mosul.*

Ghobash, H. (2012). *The Cultural Roots of Democracy in the Gulf: Kuwait and Bahrain's History of the Peoples. .* Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabi, second edition.

Kazem, A. A. (2018). *Economy.* First Edition.

Khudair Abbas Al-Waeli, Z. H. (2018). *Iraq's debt and opportunities for achieving financial sustainability. U.* University of Karbala - College of Administration and Economics, research published online.

mahendra, K. (2022). *Human Development: Meaning.* Objectives and Components, in 7/1/2022 .

Mamdouh, R. A. (2020). *The impact of financial technology on economic justice.* Scientific Journal of Economics and Trade.

Muhammad Sobhi .(٢٠٢٠) .Human development aspects and their importance in society. . https://wdakhbar.com.

Muschet.nts, F. D. (2000). *Principles of sustainable development. Translated by Bahaa Shaheen.* Cairo, International House for Cultural Investments, first edition.

Nabil Al-Janabi, M. A.-Z. (2018). Economic intelligence is the modern introduction to the cognitive economy ,Amman, Dar Ghaida for Publishing and Distribution.

Nabil Al-Janabi, M. A.-Z. (2018). *Economic intelligence is the modern introduction to the cognitive economy. . .* Amman, Dar Ghaida for Publishing and Distribution.

Nations, T. U. (2001). *Economic and Social Council, Commission on Sustainable Development,. Department of Economic and Social Affairs, .* Anti-Poverty Report, New York.

Nidal Al-Hashemi, G. A.-J. (2002). *Diagnosing the impact of the economic blockade on macroeconomic variables - an econometric study.* Journal of Baghdad University College of Economic Sciences, Issue 5.

Omar, u. A. (2003). *Public debt: concepts - indicators - effects as applied to the case of Egypt. Al-Azhar University, Saleh Abdullah Center for Islamic Economics.*

Programme, U. N. (2012). *The twelfth special session, emerging issues in the field of public policy, environment and development.*

Programme., U. N. (2012). *The twelfth special session, emerging issues in the field of public policy, environment and development.*

UNCTAD. (2017). *Access to Clean Energy Transition for Least Developed Countries 2017.* United Nations Conference on Trade and Development, pp. 7-16.

Younis, M. (2010). *Access to luxury. First edition, Dar Al-Khuloud for Printing and Publishing.* Beirut.